NVESTIGATIONS





بساتين نخيل تحتضر..

فبالإضافة لأهمال الفلاحين من جهة والجهات المعنية في الدولة من جهة اخرى لديمومة وازدهار بساتين نخيل التمر وهو إهمال تراكم طيلة سنوات ، تعرض الكثير منها الى تجاوزات العسكر في سنوات حروب النظام السابق حيث اتخذها وحدات عسكرية و بمثابة معسكرات، فجرفت الكثير من الأشجار وبضمنها النخيل وشبقت طرقا وبنت ملاجيء ومنشاًت إسمنتية، ناهيك عن تدمير التربة بمخلفات الأليات العسكرية من الزيوت والشحوم ،وليس أخرا تفشى ظاهرة تجريف البساتين في ضواحي المدن وبيع ارضها كقطع سكنية . و تسبُّ انحسار الدعم الحكومى المتمثل بالوقود واللقاحات ودعم اسعار شراء التمور مع إغراق السوق بالمستوردة من دول الجوار ، كل تلك العوامل ساهمت في عزوف المزارعين عن تنمية بساتينهم والأنزياح نحو استثمار اراضى البساتين بإنتاج الأعلاف الخضر كالشعير والبرسيم والذرة. وفي الأعم الغالب تجد ان هذه البساتين تدار من قبل المزارعين المسنس من الأجيال السابقة اما جل أبنائهم وأحفادهم فقد نزح الكثير منهم باتجاه المدن لممارسة أعمال ومهن أخرى وحتى من بقى منهم هنا فغالبيتهم انخرطوا في صفوف القوات المسلحة بإغراء الرواتب العالية بعد ان غدت فلاحة البستنة لا تسد تكاليفها إن لم تسبب خسارات كسرة للمزارعين الذين أكد الكثير منهم ممن التقتهم المدى خلال تجوالها الميداني ضمن بساتينهم ان مناشداتهم المتواترة للجهات المعنية في الحكومة لتذليل العقبات التي تعترض النهوض بواقع النخيل لم تنتج الا وعودا لم يتحقق منها شيء يذكر.

المزارعون: المشاكل التي تواجهنا جمة وتستدعي تدخل الجهد الحكومي

البستاني جاسم محمد /أجمل للمدى اهم المشاكل التى يعانيها اصحاب بساتين النخيل مؤكدا ان السبب الرئيس لهذه المشاكل هو تراجع الدعم الحكومي خلال السنوات الأخيرة موضحا " من جملة ما نعانيه عدم كفاية وقود ماكنات السقى خصوصا في موسم التمور صيفا حيث ارتفاع درجات الحراّرة وجفاف التربة ما يضطرنا الى زيادةً عدد ريات البستان وبالتالي شراء كميات إضافية من الوقود من السوق السوداء بأسعار مرتفعة ،كما اننا نشكو منذ العام ٢٠٠٣ ولغاية الأن من عدم شمول بساتيننا بحملات المكافحة الجوية للأفات التي تصيب النخيل مثل الحميرة والدوباس وحفار جذع النخيل ولا نعرف السبب ، علما أن عمليات المكافحة الجوية تشمل محافظات أخرى مثل بابل وواسط وكربلاء وديالي . وتابع محمد : صحيح ان فريقا من قسم وقاية المزروعات في مديرية الزراعة جهزنا خلال هذا الموسم بمبيد لحشرة الحميرة مجانا وبكمية كافية ولكن عمليات المكافحة اليدوية مكلفة لارتفاع أجور العمال (الصواعيد) وكذلك فان المبيد الموزع بتركيز ١٠٪ نوع سفن غير فعال كفاية من خلال التجربة من العام الماضي ولكننا مضطرون لاستخدامه لعدم تمكننا من شراء مسدات أكثر فاعلية من السوق لارتفاع أثمانها .ولفت محمد الى أنه يفقد سنويا ما بين ٢٠ - ٣٠ نخلة مثمرة بسبب مرض غريب يسبب جفافا وتبيسا ومن ثم موت النخلة خلال ايام معدودة، مطالبا الجهات المختصة بإجراء مسوحات ميدانية للوقوف على مسببات هذا الوباء

فيما طالب المزارع جبار خير الله الجهات المعنية بتوفير الكبريت الجيد المخصص لمكافحة حشرة الغبار التى تصيب ثمار النخيل وتسبب تلف المحصول مبينا ان النخلة تتعرض الى الكثير من الأمراض التي تسببها الحشرات وبسبب انعدام المكافحة الجوية بعد العام ٢٠٠٣ فقد شاعت هذه الأمراض وتصاعد تأثيرها كثيرا بما انعكس سلبا على إنتاجية النخلة ، ومن هذه الأفات (الحميرة)التي تسبب تساقط الثمر في بداية تكونه و (الدوباس) المعروف بمرض جرب النخيل إضافة الى الغبار وهذا الأخير يكافح باستخدام مسحوق الكبريت ولكن نوع الكبريت الذي جهزتنا به الزراعة في الموسم الماضي كان رديئا (خشن) وغير فعال وبكميات لا تسد الحاجة ما اضطرنا الى شراء أخر جيد من السوق التجاري ىسعر (٥٠ الف دينار للكيس).

من جهته شكى البستاني أبو أبراهيم من الشروط التعجيزية التى تفرضها مديرية الزراعة في تعاملها مع المزارعين بحسب وصفه موضحا "بستان النخيل

الذي أرعاه بمساحة ٦٠ دونما هو أرث جدي لأبي المتوفى أمتلك منها ١٠ دوانم وبقية المساحة أجرتها بالتراضي (ضمان شفاهي) من أعمامي الورثة الذين هاجروا منذ عقود الى خارج البلاد والمشكلة ان مديرية الزراعة تطلب الطابو والقسام الشرعى ضمن معاملة تجهيز المبيدات او الكبريت المستخدم في مكافحة غبار التمر وغيرها من التجهيزات وهكذا أحصل على حصة ال ١٠ دوانم فقط ،علما إنى أدير النستان بكامل مساحته البالغة ٦٠ دونما . وطالب أبو ابراهيم الحكومة المحلية والدولة بإيلاء أهتمام جدي ببساتين النخيل كون النخلة تمثل رمزا وطنيا للبلاد بحسب وصفه مضيفا "كل بساتين المحافظة في طريقها الى الزوال بسبب تفشى مختلف الأفات كموت النخيل المفاجىء و حفار جذع النخيل الذي سبب هلاكات كبيرة دون أي أهتمام من الجهات

طارق هاشم وهو من قلائل جيل شباب المزارعين الذين ما زالوا متمسكين بارضهم اوجز احتياجات زراع النخيل بما يأتي :

والسلف الزراعية الميسرة. ٢- توفير فسائل النخيل المنتخبة باسعار مدعومة لتر ميم البساتين القائمة و انشاء أخرى حديدة. ٣- تزويد المزارعين بمضخات الماء والأليات الزراعية

٥- تبنى الهيئة العامة لوقاية المزروعات أعمال مكافحة تشرات النخيل عبر المكافحة الجوية

من اصحاب البساتين من ان أسعار العام الماضي المتدنية لم تسد تكاليف الإنتاج ما دفع العديدين الى الاحتفاظ بمحاصيلهم واستخدامها كأعلاف للحيوانات .مشيرين الى وجود كميات منها في مخازنهم لغاية اليوم .

المدى توجهت بدءا الى قسم وقاية المزروعات

فى حديثه أكد مدير بيئة ميسان عدم صدوراي

■ انتشار الحشرات

ببساتين مثمرة

وخصوصا الحفارات أودى

■ وقاية المزروعات تدعى

إن الرش بالطائرات مخالف

للتعليمات . . والبيئة تنفي

تشجيعية للنهوض بواقع

■ مطلوب حوافز

النخيل

١- ضرورة شمول اصحاب البساتين بالقروض

التخصصية وبالتقسيط. ٤- شمول البساتين بحصة الأسمدة والمبيدات وفي

٦- رفع اسعار شراء التمور من قبل الدولة وأكد هاشتم للمدى أن ارتفاع أجور العمال (الصواعيد) وانخفاض اسعار التمور المحلية خلال الموسم الماضي دفع العديد من أصحاب البساتين الى ترك التمور في أعذاقها دون جنيها . كما شكا العديد

حوار قصيرٌ مع موظفي قسم وقاية

للاستفسار عن أسباب عدم شمول بساتين المحافظة بالمكافحة الجوية عبر رش المبيد بالطائرات والذي كان معمولا به لغاية العام ٢٠٠٢ ، ولما وجدنا مسؤول القسم ذاهبا الى خارج المحافظة في مهمة رسمية للدائرة ، تداولنا موضوعة المكافحة مع عدد من موظفى القسم الذين اشاروا الى أن المكافحة اليدوية تعطي ذات النتائج وان مزاعم أصحاب بساتين النخيل في عدم فاعليتها باطلة لا أساس علميا لها ، وقال لنا أحد موظفى القسم " المزارعون يطالبون بالمكافحة الجوية لسبب واحد وهو التخلص من البعوض ، ثم اين هي المساحات الكبيرة من النخيل التي تتطلب الرش الجوي؟ فأغلب البساتين مهملة من قبل المزارعين ،علما ان طريقة الرش بالطائرات تتقاطع مع تعليمات الحفاظ على البيئة وتلحق اضرارا فادحة بالكائنات الحية " ولم نطل الحوار وارتأينا ان نستأنس برأي مديرية البيئة بشأن هذا

لا توجد تعليمات بمنع المكافحة الجوية للآفات الزراعية

توجيه عن وزارة البيئة بمنع الرش الجوي للمبيدات الزراعية على حد علمه وللتأكد وقطع الشك باليقين أجرى المهندس سمير عبود عبد الغفور وبحضورنا إتصالا هاتفيا بكل من المستشار الفنى للوزارة ومدير عام الدائرة الفنية وقد جاءت أجابتهما متطابقة مع قول عبد الغفور الذي أوضح أن هناك لجنة وطنية للمبيدات الزراعية برئاسة وزارة الزراعة وهي التي تتولى موضوع المكافحة . وعن رأي مديرية البيئة ودورها في مجال حماية المساحات الخضر وبضمنها بساتين النّخيل تحديدا وتقييمها لنخيل ميسان قال



مدير الزراعة يعضد بعض مطالب مزارعي النخيل

ومن اجل ان تكتمل الصورة كان لابد من التوجه الى مدير زراعة ميسان ناصر مناتى فعل وعرض أمامه ملف بساتين النخيل والتدهور الذي اصابها ومطالب المزارعين والمشاكل التي تواجه سبل النهوض بواقع البستنة فأجاب: "لدينا في ميسان مساحة تقدر ب (١٢) الف دونم مزروعة ببساتين النخيل وبضمنها أشبجار السدر والتين وتفاح العمارة وغيرها من اشجار الفاكهة.وكانت جميع

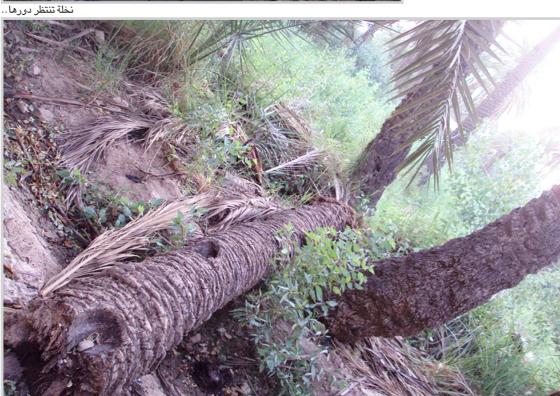
مبيدات زيتية ثقيلة عالية الفعالية كانت تقضي على الحشرات حتى داخل التربة ، ولكن بعد العام ٢٠٠٣ ولغاية الأن اقتصرت العمليات على المكافحة الأرضية بمبيدات توزع على الفلاحين الذين يقومون بدورهم بعمليات المكافحة اليدوية وهذه ليست بنفس كفاءة الرش بالطائرات ، ما أدى الى انتشار الحشرات الضارة وخصوصا (الحفارات) التى استفحلت أخيرا وراحت تنهش جذور النخيل للمبيدات الزراعية ولكنهم أجابونا بأن إمكاناتهم محدودة في الوقت الحاضر لقلة عدد الطائرات على الشأن كانت يوم ٨/ ايار وقد بينا فيها تدهور حال النخيل وعدم فاعلية المكافحة الأرضية وقد أجابتنا الوزارة بان موقف الطائرات لم يتغير وفي حال

هذه البساتين ولغاية العام ٢٠٠٣ مشمولة بعمليات

المكافحة الجوية للأفات الزراعية باستخدام

وتسبب هلاك أعداد كبيرة منها . وتابع فعل من جانبنا قمنا و لأكثر من مرة طيلة السنوات الماضية بمخاطبة الوزارة والهيئة العامة لوقاية المزروعات بغية شمول مزارع ميسان بحملات الرش الجوي أمل شمول المحافظة مستقبلا بها في حال تنفيذ العقد العراقي الفرنسي الخاص بشراء ٧ طائرات زراعية . واضاف أخر مخاطباتنا الرسمية بهذا توفرها بالإمكان شمول المحافظة بالحملة وبررت الوزارة اقتصار استخدام الرش الجوي على محافظات الوسط حاليا بأن مزارع ميسان غير





نخیل هوی بعد ان کان شامخا..

المضخات عكس مزارع الحبوب التي تتطلب ارواء كاملا لمساحة الألواح المكشوفة المزروعة علما ان الجميع يستلم نفس الكمية المحددة لمساحة الدونم .مضيفا " ومع ذلك فيإمكان اي فلاح يحتاج الى كميات اضافية من الوقود مراجعة مديريتنا وسنقوم بارسال لجنة لتقدير حاجته الفعلية وتلبيتها حيث لدينا تنسيق وتعاون كامل مع دائرة توزيع المنتجات النفطية في المحافظة"

وبخصوص السلف والقروض الزراعية أوضح فعل ان جميع المزارعين مشمولون بها وبضمنهم مزارعو النخيل مبينا أن السلف تمنح بمقدار ٥٠٠ الف دينار لكل دونم من المشروع وتشمل مشاريع اعادة تأهيل البساتين القائمة كغرس الفسائل الجديدة او قلع النخيل المريض والشاهق الارتفاع واستنداله نفسائل جديدة إضافة لمشاريع إنشاء البساتين الجديدة .منوها بتوفر فسائل منتَّخبة في محطة النخيل التابعة للمديرية وباسعار مدعومة وبإمكان الراغبين أخذ حاجتهم منها. يذكر ان المدى سبق وان زارت محطة النخيل قبل

معرضة لحشرة الدوباس بعكس مزارع محافظات

المنطقة الوسطى التي تكثر فيها اشجار الفاكهة

التي تشكل حواضن لتلك الحشرة ومنها تنتقل

وعن شبكاوى المزارعين بخصوص محدودية

كميات الوقود المجهز لمضخات الماء الخاصة بسقي

البساتين والمطالبة بزيادتها أكد مدير الزراعة أن

بساتين النخيل مشمولة حالها حال بقية المزارع

بالكميات المحددة من الوقود وبمعدل ١٠ لترات

كاز لكل دونم ،مشددا على أنها كمية كافية كون

البساتين تسقى بطريقة المروز (السواقي) التي لا

تتطلب مياها كثيرة وبالتالى زيادة ساعات اشتغال

فترة ولاحظت توفر الفسائل وكذلك أمهات النخيل المنتخبة وأكد مسؤول المحطة ان المحطة جهزت عددا من المزارعين بالفسائل مقابل مبالغ زهيدة موضحا أن عمليات قلع الفسائل تتم يدويا وهي عملية مجهدة مشيرا الى ضمرورة توفير قالعة نخيل ألية بما يوفر الجهد ويسرع من عمليات قلع الفسائل مع نسب نجاح عالية لنموها مستقبلا حيث تقوم القالعة بقلع الفسيلة مع كامل جذورها وجزء من التربة المحيطة بالجذور.

وعن دور المديرية في إدخال المكننة الزراعية في مجال البستنة خصوصا مع افتقار اغلب اصحاب البساتين للأليات التخصصية مثل قالعات النخيل والرافعات لأغراض تلقيح وجنى التموروغيرها من المعدات الضرورية للزراعة الحديثة قال مدير الزراعة أن بإمكان أصبحات البساتين تشكيل جمعيات في ما بينهم والتقدم بطلب الى الحهات المختصة مثل الشركة العامة للتجهيزات الزراعية لترويج معاملات الحصول على تلك الأليات بأسعار مدعومة من الدولة وبامكانهم ايضا الحصول على القروض الزراعية وبدون فوائد لتطوير بساتينهم متابعا ان تشكيل مثل هذه الجمعيات سيسهم بشكل كبير في النهوض بواقع البستنة والارتقاء بمستوى دخل المزارع حيث بإمكان الجمعيات أن تتبنى كامل متطلبات العملية الإنتاجية ، وبإمكانها طلب القروض الميسرة من الدولة لتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي وشسراء الاليات والمبيدات والأسمدة وبإمكانهم مستقبلا إنشياء مكابس للتمور وتسويقها وتصديرها بما يعود بالنفع على المزارعين . " وأضاف فعل أن بإمكان المزارعين الراغبين بتأجير قالعة نخيل في الوقت الراهن مراجعة مديرية الزراعة لمفاتحة بلدية العمارة التي تمتلك قالعة نخيل وبالإمكان تأجيرها للمزارعين أما بخصوص أسعار التمور فأكد مدير الزراعة

معلومات غير مؤكدة تشير الى رفع سعر الشراء لهذا الموسم الى ٤٥٠ الف دينار للطن وهو سعر مجز ، وللعلم فالدولة تشتري بهذا السعر وتبيع الى مربى الحيوانات بسعر٧٥ الف دينار للطن وتتحمل الفروقات بهدف دعم عمليات إنتاج الثروة الحيوانية في البلد . وأختتم فعل حديثه قائلا عقدنا الكثير من الندوات الخاصة بمزارعي بساتين النخيل في قضاء المركز وقلعة صالح والكحلاء ولدينا ندوات أخرى خلال هذا الموسم وقبل جنى المحصول بهدف التعرف على احتياجات المزارعين وتلبية ما يمكن منها وفق الإمكانات المتاحة ".

ان استعارالتمور مجزية ، متابعا " في العام

الماضى كانت بواقع ٣٥٠ الف دينار للطن وهنالك